الحدث

فتح الجيش السوري محاور جديدة في الريف الشرقي لمحافظة درعا، واضعاً المسلحين بين كماشة تقدمه انطلاقاً من اللجاة نحو الجنوب، ومن مدينة درعا غرباً. أما محور بصرى الشام، فالجيش في انتظار إشارة الانطلاق

الجيش يفتح محاور درعا: عزل الريف الشـرقي يقترب

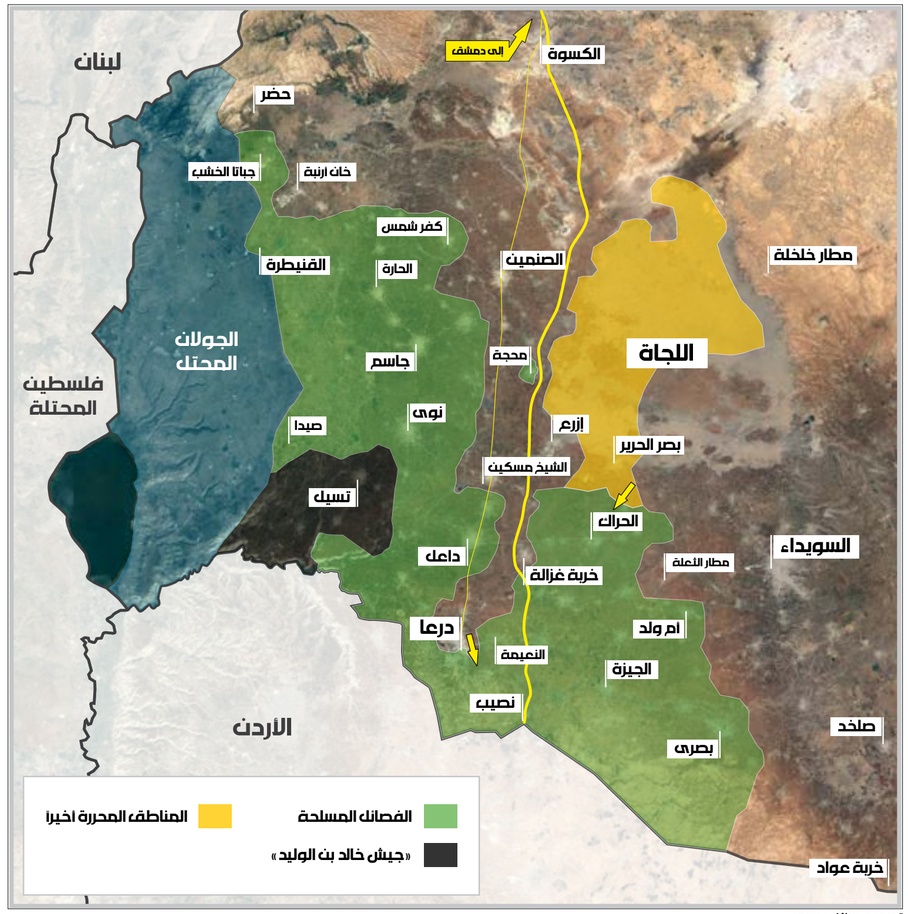

تصميم: سناء عيسى

عقب غارات جوية طاولت مواقع داخل مدينة درعا أمس (أ ف ب)

فراس الشوفي

تسير معركة استعادة الجنوب السوري من قبضة الجماعات المسلحة، وفق الخطّة المرسومة من قبل القيادة العسكرية السورية وحلفائها، وسط حشد عسكري لم تشهده محافظات الجنوب منذ بدء الأزمة السورية. الجيش أنجز حتى فجر أمس ما يمكن اعتباره المرحلة الأولى بتحرير قرى بصر الحرير ومليحة العطش وفتح طريق السويداء ـ إزرع (شرق أوتوستراد دمشق ـ درعا)، ليطلق بعد ظهر أمس المرحلة الثانية من الهجوم، بفتح محاور شرق وجنوب مدينة درعا باتجاه مخيّم النازحين الفلسطينيين وسجن غرز، ومنها إلى معبر نصيب الحدودي مع الأردن. وفي غضون الـ72 ساعة المقبلة، يطلّع الجيش هجوماً واسعاً على مدينة بصرى الشام، أكثر قرى ريف درعا الشرقي رمزيّةً (سيطر عليها المسلحون في آذار 2015)، ومن جنوبها إلى ما يسمّى بالطريق الحربي، عازلاً بذلك الريف الشرقي للمحافظة بكامله عن الحدود الأردنية ومنافذ التهريب وخطوط الإمداد نحو البادية الشرقية لمحافظة السويداء، وامتداداتها.

قبل انطلاق الهجوم والتمهيد المدفعي والجوّي الأسبوع الماضي في قرى اللجاة والمناطق المحيطة بها، حاول ضباط مركز المصالحة الروس في حميميم وضباط الاستخبارات السورية ووسطاء المصالحة، إقناع مسلحي بصر الحرير وقرى اللجاة بعدم مواجهة الجيش وتسليم القرى، إلّا أن بعض الفصائل مثل «عمود حوران»، الذي تعدّ أقوى فصائل الجنوب، قرّرت المواجهة، فيما فضّل عدد كبير من مسلحي «ألوية العمري» نقل البندقية إلى خندق الجيش، مع تراكم خلافاتها السابقة مع فصائل الجنوب. إلّا أن المواجهات مع القوات السورية، اضطر الجيش إلى حملة تمهيد ناري كثيفة من الجو والمدفعية، ما لبثت أن انهارت أمامها خطوط دفاع المسلحين فجر أمس، لتنطلق وحدات المشاة وتسيطر على بصر الحرير وبعدها مليحة العطش، ثم بلدة ناحتة مع ساعات بعد الظهر. وبحسب المعلومات، فإن من تبقّى من المسلحين اتجه نحو قرى الريف الشرقي الوسطى، الحراك والكرك والغارية الشرقية والغربية، إضافة إلى بصرى الشام، في محاولة إلى إعادة التموضع والاستعداد لمواجهة قوات الجيش.

وممّا لا شكّ فيه، أن الإحاطة بسيطر على قادة الفصائل التي كانت تعمل بإدارة غرفة «الموك»، وأبرزها «فلوجة حوران»، «شباب السنة»، «أسود السنة»، «جيش اليرموك»، «لواء شهداء الحرية ـ الحراك»، «درع الجنوب»، و«جيش الثورة»، بعد أن دعتهم الاستخبارات الأردنية قبل يومين إلى اجتماع على عجل في عمّان، وجرى إبلاغهم بعدم إمكانية تقديم دعم لهم من نصائح بالحفاظ على المواقع الحالية وعدم المبادرة إلى الهجوم على الجيش بانتظار المفاوضات السياسية بين الروس والأميركيين، وبين الأردنيين والسوريين. وبحسب المعلومات، فإن الفصيل الوحيد الذي حصل على دعم من الذخائر هو ما يسمّى بـ«فوج المدفعية والصواريخ» الذي يقوده المدعو أبو سيدرا، إلّا أن مشاركة «الفوج» لم يظهر لها أثر، وسط القوة الجوّية الحاسمة التي يتعامل بها الجيش مع مرابض مدفعية المسلحين ويمنعها من إطلاق النيران اتجاه قواته. أما أحمد العودة، قائد ما يسمى «فرقة شباب السنة»، وهو أحد أبرز رجالات «الموك» في الجنوب، فقد عمد إلى نقل عائلته إلى الأردن، ويمضي أوقاته في الشمال الأردني أكثر مما يتواجد في بصرى الشام، حتى أنه غاب عن العرض العسكري الأخير الذي أجرته الفصائل في مسعىً منها لاستعراض قوتها أمام العسكرية، فإن استعدادات مسلحي بصرى الشام للمعركة «جيّدة»، لكنّها لن تصمد ساعات أمام قوات الجيش التي اتخذت أماكنها على طول خط الجبهة للإطباق على البلدة من ثلاث جهات، بعد عمليات تمهيد نارية تبدأ في الساعات المقبلة وقد تمتد لأيام، ما يجعل التقدم البري أمام القوات سهلاً.

إصرار بعض الفصائل على القتال، لا ينعكس على أهالي القرى، الذين يفضّلون خروج المسلّحين من بلداتهم ودخول الجيش إليها من دون قتال، لا سيّما بلدة الكرك، التي بدأ عدد من الوجهاء فيها مساعي لتجنيبها المعارك المقبلة، كما من المتوقع أن تحذو الغاريتين حذوها، مع اقتراب الجيش منها. وفيما يلتحق عدد من المسلحين بما يسمّى بـ«لواء العشائر» المدعوم من الاستخبارات الأردنية، وهدفه منع دخول أي مجموعة مسلّحة إلى الداخل الأردني وينتشر من جنوب بلدة ذيبين شرقاً إلى معبر نصيب غرباً، استمر الأردنيون بإغلاق الحدود أمام النازحين وجرحى المجموعات المسلّحة، ما زاد من الضغط على الفصائل، التي لم تعد تجد ملاذاً آمناً لها.

ويستكمل الجيش اليوم تقدّمه جنوباً في الريف الشرقي، مع فتحه محاور اشتباك جديدة من الريف الغربي للسويداء، قاطعاً بذلك طرق إمداد المسلّحين ومقطّعاً المساحة الخارجة عن سيطرته إلى مربّعات يسهل السيطرة النارية عليها وتعيق أي حركة للفصائل المسلّحة. وعلى جبهة مدينة درعا، سرعان ما بدأ الجيش أمس تمهيده الناري باتجاه الشرق والجنوب، لاستعادة أهم المواقع، سجن غرز وصوامع الحبوب، التي يشرف منها على الحدود الأردنية وعلى معبر نصيب الحدودي، ليستكمل بذلك قطع خطوط إمداد المسلحين وطرقهم بين الريفين الشرقي والغربي، بعد حملة تمهيد ناري على مواقع المسلّحين في درعا البلد ومخيّم النازحين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، يستعد الجيش خلال الأيام المقبلة، لبدء التمهيد الناري على مواقع المسلّحين في الريف الغربي، لا سيّما قرى «مثلّث الموت» ومن محاور قرى الجيدور، إبطع، داعل، إنخل، ثمّ نوى. ويضع الجيش نصب عينيه، استعادة السيطرة على تل الحارة الذي يربط ريف درعا الغربي بريف القنيطرة الجنوبي الشرقي، والذي كان في ما مضى مقرّاً استراتيجياً للقوات السورية ومحطة إنذار مبكر مزوّداً بأحدث معدات الاستطلاع الروسية. ومع الحشد العسكري الكبير في المنطقة، عاد الوجهاء في قرى الجيدور إلى فتح خطوط الاتصال مع الدولة السورية، بغية تجنيب القرى المعارك القاسية، وبحسب المعلومات، فإن قريتي إبطع وداعل ستتحرّكان قريباً ضد المسلحين وتشهدان تظاهرات للمطالبة بخروجهم منها، فيما لا تزال فصائل نوى تبثّ الرعب في قلوب الأهالي وتعمل على تخويفهم من الجيش، مع ارتفاع الأصوات المطالبة بالتسليم من دون قتال.

غير أن الريف الغربي وارتباط بعض فصائله بالعدو الإسرائيلي، تسليحاً وإمداداً ودعماً مالياً، يفتح الباب أمام ردّ الفعل الإسرائيلي مع تقدّم الجيش، لا سيّما «أبابيل حوران» في جاسم و«لواء الفرقان» و«فرسان الجولان»، مع المعلومات عن تزويد العدو الإسرائيلي هذه الفصائل بصواريخ مضادة للدروع لوقف تقدّم الجيش.

وتقسّم مصادر أمنية رفيعة المستوى مسلّحي الجنوب إلى ثلاث فئات: الذين يتواصلون مع الجيش لتحقيق المصالحة وتقديم السلاح، الذين سيكون مصيرهم الترحيل إلى إدلب، وبالفعل بدأت بعض الجهات تعدّ لوائح إسمية لرافضي المصالحة، إلا أن المصادر الأمنية اكتسبت خبرة من مفاوضات الغوطة وغيرها، لذلك تلجأ إلى تخفيض الأعداد التي يقدّمها هؤلاء. والفئة الثالثة على ما تقول المصادر لـ«الأخبار»، تنقسم إلى فئتين، الأولى سيكون مصيرها الموت، والثانية الفرار إمّا إلى الأردن أو السعودية، حيث يقوم بعض كبار قادة الفصائل بتجميع الأموال التي حصلوها طوال فترة الأزمة والتواصل مع جهات في المملكة لاستقبالهم.

> تشير المعلومات إلى أن إبطع وداعل ستشهدان تظاهرات للمطالبة بخروج المسلحين

> المعركة في الريف الغربي قد تفتح الباب أمام ردّ فعل إسرائيلي

تقرير

عرض أميركي للروس: سهّلوا صفقة القرن... وخذوا سوريا

وليد شرارة ـ محمد بلوط

وفق مصادر عربية، عرض الأميركيون على الجانب الروسي توسيع «التفاهم السوري» إقليمياً، على أن تتخذ الخارجية الروسية والكرملين مبادرة لتسهيل لقاءات تفاوضية بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والرئيس الفلسطيني محمود عباس. ويصادف هذا العرض ضغوطاً وجهوداً أميركية لإعادة «الاتصال» بالقيادة الفلسطينية التي ترفض لقاء المسؤولين الأميركيين، منذ أن اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقلت إليها سفارتها. ولا يزال ذلك الرفض يعقّد مهمة كبير مستشاري البيت الأبيض جاريد كوشنر، ومبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، من أجل التسويق لما يسمى «صفقة القرن»، وفتح قناة التفاوض المغلقة مع القيادة الفلسطينية، وليس مؤكداً أن تكون موسكو التي يدفعها العرض الأميركي إلى دور الوسيط بين نتنياهو وعبّاس، موافقة هي أصلاً على «صفقة القرن». إذ يقول نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق العائد من لقاءات في موسكو، إن الروس تعهّدوا بمعارضة مشروع ترامب، وعدم الدفع بصفقة القرن.

وفي هذه الأجواء، عاد الرئيس فلاديمير بوتين بالأمس، إلى تنشيط «ديبلوماسية المونديال»، فدعا رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني، إلى احتفاله الختامي في الخامس عشر من تموز المقبل. ومن المنتظر أن يستخدم الرئيس الروسي الدعوات إلى اجتماع بين ضيفيه، يختبر قدرة الروس على إطلاق آلية التفاوض المجمدة بينهما منذ سنوات، فيما يتعدى خدمة التفاهمات مع إدارة ترامب إلى مراكمة المزيد من الأوراق للانخراط مجدداً في ملفات الشرق الأوسط، وتوسيع الحضور الروسي انطلاقاً من سوريا.

مصادر عربية مطلعة قالت في حديث إلى «الأخبار» إن الأميركيين عرضوا على الروس تطوير التفاهم في سوريا، والبناء عليه وعقد صفقة إقليمية أوسع، تقايض نفوذاً روسياً خالصاً في سوريا، مقابل إطلاق يد المحور الأميركي ـ الخليجي ـ الإسرائيلي في فلسطين. ووصفت المصادر العربية العرض الأميركي بـ«السخي» لأنه يتضمن الاعتراف الأميركي بالمصالح الروسية الخاصة في سوريا، واعتبارها منطقة نفوذ روسية خالصة، مقابل تحجيم الروس لإيران هناك، أولاً، ومن ثم تسهيلهم «صفقة القرن».

ومن المنتظر أن تتبلور أكثر صورة العرض الأميركي مع زيارة مستشار الأمن القومي جون بولتون، إلى موسكو، وتطوير التفاهمات التي بدأ العمل بها على الجبهة السورية على حساب إيران، إلى ملف «صفقة القرن». وقد تتضح صورة التفاهمات بين الرئيسين بوتين ودونالد ترامب، واحتمالات تحوّلها إلى صفقة على حساب الأولوية الإيرانية لواشنطن، من خلال اللقاءات التي سيجريها بولتون في موسكو لتحديد موعد للقاء بين الرئيسين في فيينا، قد ينعقد منتصف الشهر المقبل، ويشكل انعطافة في العلاقات الروسية ـ الأميركية، مع تهميش البيت الأبيض للقطب العسكري المعارض للتفاهم مع الروس، والذي أنتج خلال عام واحد من الإدارة «الترامبية»، ثلاث وثائق أمنية واستراتيجية ونووية، تعتبر روسيا الخطر الأول على الولايات المتحدة.

تطمح الإدارة الأميركية إلى ضم موسكو التي تتمتع منذ العهد السوفياتي بعلاقات مميزة مع الرئيس محمود عباس، إلى حملة الضغط عليه وعلى القيادة الفلسطينية لتقبل بالصفقة المعروضة، وعدم إبقاء هذه الضغوط في إطار المحور الخليجي ـ الإسرائيلي ـ الأميركي، وحده. يحتفظ الروس بعلاقات جيدة مع بقايا جناح «سوفياتي» في صفوف القيادة الفلسطينية، أولهم محمود عباس. فيما يمكن القول إن الرئيس بوتين يملك أوراقاً كبيرة لدى الجانب الإسرائيلي، لا ترقى إلى مستوى التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي، لكن لا شيء يشبه علاقته بنيامين نتنياهو، الذي لم ينجح ببناء علاقة ثقة بأي زعيم دولي كعلاقته ببوتين، باستثناء ما يجمعه بالرئيس دونالد ترامب.

لم يكن العرض الأميركي ولا التفاهم مع روسيا في سوريا والشرق الأوسط عامة، ممكناً لولا التحولات الجارية داخل الإدارة الأميركية منذ عام. إذ عاد ترامب إلى فرض رؤيته الأولية، تدريجاً، للتعاون مع روسيا خلال حملته الانتخابية، على بقية أجنحة الدولة العميقة من الأمن القومي والأجهزة الأمنية ووزارة الدفاع. كانت رؤية ترامب الانتخابية منذ البدء لا تعتبر سوريا ساحة مواجهة مع روسيا، كما نزع إلى ذلك وزير الدفاع جايمس ماتيس، وإنما ساحة ممكنة من ساحات احتواء إيران، بالتعاون مع روسيا والنظام السوري.

تتقاطع كل المعلومات عن تحجيم وزير الدفاع جايمس ماتيس في منصبه، استكمالاً لعملية تطهير القطب العسكري المعادي لأجندة ترامب في السياسة الخارجية التي لم يتوقف الرئيس عن محاولة فرضها في كل الملفات، وتطبيق ما كان يدعو إليه خلال حملته الانتخابية من تفاهم مع الروس. ووفق التسريبات، يقف ماتيس عند خط مغادرة منصبه أو التهميش، إذ لم يعد، وهو الذي فرض على الرئيس ترامب التراجع عن انسحاب وشيك خلال أشهر من سوريا ودفعه إلى تأجيل الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، محاور البيت الأبيض اليومي، ولا نديم نزيله الدائم. فالجنرال الذي كان يتمتع بإعجاب الرئيس، لا مكان له في المجموعة التي اتخذت القرارات الاستراتيجية، سواء الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، أو الاتفاق المبدئي مع كوريا الشمالية وتجميد المناورات العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية. والأرجح أن التفاهم مع الروس، ومحاولة توسيعه الجارية إلى صفقة إقليمية وتقاسم للنفوذ معهم في الشرق الأوسط، أصبح ممكناً، ليس بعد إنجاز جزء كبير من عملية تطهير الإدارة الترامبية من قطبها العسكري، خصوصاً المعادي لروسيا، فحسب، وإنما أيضاً بعد إقالة مستشار الأمن القومي الجنرال هربرت مكماستر، والإتيان بجون بولتون، الذي يعتبر أن مواجهة إيران وإسقاط النظام فيها أولوية، تتطلب بأي حال تحييد الروس عبر التفاهم معهم في سوريا.

عادت الأولوية الأميركية إلى التركيز على مواجهة إيران. ولا يعني ذلك الذهاب نحو أي خيار عسكري. إذ يشرح رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، عاموس يادلين، ما يمكن اعتباره الاستراتيجية الأميركية ـ الإسرائيلية تجاه إيران، أن «الخيار العسكري لن يسمح بإسقاط النظام ولا بتدمير البرنامج النووي الإيراني، بل سيوحد الشعب الإيراني، والحل يكمن في العمل على استلهام نموذج استراتيجية الرئيس رونالد ريغان لإسقاط الاتحاد السوفياتي، بمزيج من العقوبات والحصار الاقتصادي والحرب الإعلامية، وقد يأتي التغيير من داخل النظام نفسه».

يقف جايمس ماتيس عند خط مغادرة منصبه او التهميش